القدرة التعبيرية للغة
في ضوء ظاهرة الحذف عند النحويين

Expressive ability of language
In light of the Phenomenon of Deletion at Grammarians.

أ.م.د. علي جاسب عبدالله

Dr. Ali Jaseb Abdullah

جامعة البصرة

كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم اللغة العربية

Al-Basrah university/ College of Education for Human Sciences Department of Arabic language.

كلمات مفتاحية : التعبير ، اللغة ، الحذف ، النحويون. دلالة . الحال .

Key words: expression, language, deletion, grammarians. Indication. adverb.

ملخص البحث

يُعنى البحث ببيان تأثير ظاهرة الحذف في قدرة اللغة التعبيرية، اذا ما فقدت شروطها التي ذكرها النحويون، ولاسيما شرط دلالة الحال ، إذ إنَّها ستكون بحسب مبدأ التعويض الدلالي أحد العناصر المكونة لكلام ، ولكنَّها عنصر غير لغوي حلَّ محلَّ عنصر لغوي حذف لسبب ما ، فصار يؤدي دلالة اللفظ المحذوف ، ومن ثم فإنَّ سماع ذلك الكلام أو روايته، أو قراءته ، أو فهمه من دون وجود دلالة الحال ، وملاحظتها في إدراك دلالة التركيب سيولّد تأثيراً سلبياً في إدراكه ، وفهمه. ويضعف من قدرة اللغة التعبيرية على نقل الافكار ، والمعاني من المتكلم إلى السامع.

Abstract

The research is concerned with showing the effect of the deletion phenomenon on the expressive language ability, if it doesn't lose its conditions mentioned by the grammarians, especially the condition of indication of the adverb since it will be according to the semantic compensation principle one of the components of speech, but it is a non linguistic component replaced a linguistic one deleted for a certain cause to take a role of the deleted word, and then hearing that speech or narrating it, reading it, or understanding it without the presence of indication of the adverb and noticing it in the perception of the meaning of the composition will generate a negative effect on its perception and understanding. It weakens the ability of expressive language to transmit ideas and meanings from the speaker to the listener.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على رسوله الكريم ، وآله الطيبين الطاهرين ،وصحبه الاكرمين.

وبعد:

يمثّل البيان ، والافصاح غاية اللغة الأسمى . وما وجدت قواعد النظام اللغوي ، وأحكامه إلاّ لتمكن اللغة من تأدية تلك الوظيفة على أحسن صورة .فالمراد من تلك القواعد ، والأحكام هو ضبط ظواهر اللغة ، وانتظامها لتكون اللغة قادرة على تأدية تلك الوظيفة . وهذا يعني أنَّها وظيفة مقيّدة ، وغير مطلقة يستلزم تحققها توافر شروط ، وضوابط متعددة ، ومختلفة ،وما يتضمنه عنوان البحث يمثّل أبرز مظاهر اللغة التي يستوجب لتأديتها وظيفة التعبير جملة من الاشتراطات .والحذف إحدى الظواهر اللغوية المهمة التي تؤثّر تأثيراً مباشراً في قدرة اللغة التعبيرية؛ لأنَّ الحذف يعني إقصاء العنصر اللغوي ، وأبعاده عن التركيب المنطوق ، وإبقاء دلالته ، وما يرتبط به من معنى بوصفه جزءاً أساسياً من معنى التركيب ، ودلالته الكلية . ويشترط النحويون أن يكون هناك ما يعّوض عن الملفوظ المحذوف ، ويسد مسده اللفظي .ولا ريب في أنَّ سبب وجود الاشتراط هو لضمان أن تؤدي اللغة وظيفتها التعبيرية من دون لبس ، وابهام أو غموض .

أمّا اذا فقدت هذا الشرط، فهذا يعني أن ظاهرة الحذف ستتحول من ظاهرة جمالية مثلما بيّنها البلاغيون إلى ظاهرة تضّر باللغة، وتفقدها قدرتها على البيان ، والتعبير عن مقاصد المتكلم ، أي أنَّ فقدان الشروط النحوية لظاهرة الحذف سيؤثّر سلباً في قدرة اللغة التعبيرية ، ومن ثم ستجلى ذلك التأثير واضحاً وجليا في النصوص اللغوية التراثية ما يجعلها محلّ اختلاف ، وموضع تأويل ، ومصدرا للاحتمالات التفسيرية.

وهذه الدراسة تحاول تسليط الضوء على ظاهرة الحذف من جانب تحولّها من مظهرٍ إبداعي ، وجمالي الى إشكالية دلالية تولّد غموض اللغة ، وابهامها ، وضعف قدرتها التعبيرية.

وقد قسمنا البحث الى أربعة مباحث ، خصصنا الأول منها الى بيان ظاهرة الحذف ، وأسبابها ، وشروطها ،أمّا المبحث الثاني فقد عرضنا فيه لدلالة الحال عند النحويين ،وأهميتها في فهم الكلام ، وضرورة وجود قرينة المقام مع النص اللغوي ليحصل على مبدأ الأمن من اللبس.

والمبحث الرابع ناقشنا فيه قدرة اللغة التعبيرية ،في ضوء ظاهرة الحذف ، ومقدار تأثرها بتحقق شروط الحذف . امّا المبحث الرابع فقد خصصناها لعرض ظاهرة الحذف في آيتين كريمتين طبقنا عليهما المفاهيم التي عرضناها في المباحث الاخرى .

المبحث الاول: تعريف الحذف وأسبابه:

الحذف في اللغة القطع ، قال ابن منظور: (حذف الشيءَ يحذفه حذفا: قطعه من طرفه)[١]،ومن من معانيه أيضاً (الاسقاط) مثلما ذكر العسكري في فروقه، إذ قال : (والحذف إسقاط شيء من الكلام)[٢] . وهذا يعني أنه قطعُ جزء من الكلام ، وإبعاده من التركيب لسبب ما ، وتحقيق غاية معينة . والحذف من أحوال التركيب ، وليس من ظواهر الألفاظ المستقلة ؛ لأنه ظاهرة خاصة بأجزاء الجملة

، ومكوناتها[٣]،سواء كان المكون حرفاً أم كلمة [٤] .

وقد اعتنى النحويون بظاهرة الحذف أيما عناية بوصفها أطروحة علمية لحلّ الاشكالية التي طرحتها نصوص لغوية لم يشّكوا في موافقتها لشروط الفصاحة ، والعربية .(فالحذف أسلوب من أساليب التأويل النحوي ، وواحد من طرائقه التي استخدمها النحاة لتبرير الاختلاف بين الواقع اللغوي ، والقواعد النحوية) [٥] . فكان سبيلا من سبلهم للخلاص من التناقض الذي ينتجه ذلك الاختلاف .

وقد ذكر النحويون لظاهرة الحذف في اللغة أسبابا تفسّر لنا وقوعها، وتبيّن كيفية حدوثها في الكلام . ويمكن أن نقسم تلك الأسباب إلى نوعين الأول ما يتعلق بالتركيب ، والصورة اللفظية فقط دون المعنى[٦]، والنوع الثاني ما يؤثر تأثيراً واضحاً وبينا في معنى التركيب ، ودلالاته .ونحن سنذكر ثلاثة أهم أسباب من هذا النوع مما ينفع بحثنا ، إذ ليس من وكد البحث النظر بتفاصيل الأسباب ، بقدر ما يرتبط بشروطها.

أولاً: كثرة الاستعمال :

يسوّغ حذف اللفظ كله أو بعضه اذا ما كثُر استعماله ، وشاع تداوله على ألسنة المتكلمين . فكثرة الاستعمال سبب مسوغ للحذف ، وهو ما صرّح به سيبويه حينما تحدث عن حذف خبر المبتدأ بعد (لولا)، إذ قال : (باب من الابتداء يُضمَر فيه ما يُبنى على الابتداء وذلك قولك: لولا عبد الله لكان كذا وكذا.أمّا لكان كذا وكذا فحديثٌ معلّقٌ بحديث لولا... ولكن هذا حُذف حين كثُر استعمالهم إياه في الكلام) [٧] . وهو ما ذكره المبرد- أيضاً - بقوله : (والحذف موجود في كل ما كثر استعمالهم إيَّاه) [٨].وذكره غيرهما من النحاة[٩] .

ثانيا: طول الكلام:

قد يستدعي معنى ما إطالة التركيب ، حينئذ يجوز للمتكلم حذف ما يمكن حذفه تخفيفاً ،وقد يكون الحذف أجمل ، وأروع كما ذكر سيبويه ، إذ قال : (إذا طال الكلام كان الحذف أجمل) [١٠] .

ثالثا: الضرورة الشعرية:

عدّ النحويون الضرورة الشعرية من مسوغات الحذف فضلا عن غيره من الظواهر اللغوية الخاصة بالتركيب التي يضطر اليها الشاعر دون سواه من المتكلمين إلى قولها[١١].

شروط الحذف:

وضع النحويون مجموعة من الاشتراطات التي تضبط ظاهرة الحذف في التركيب ؛لأنها ظاهرة لغوية تؤثّر تأثيراً كبيراً في دلالة التركيب، إذ تفتح أفق المعنى ، وتوسّعه سعةً يصعب معها تحديده ، وتشخيصه، وتكون معرفة المعنى رجماً بالغيب مثلما أشار إلى ذلك ابن جني[١٢] بل إنها ستولّد ضرراً معنوياً بالنص كما نبّه لذلك ابن هشام[١٣] ؛ ولذلك وضع النحويون لها شروطا لتنظيمها ، وضبطها ، وتقنينها ؛ لابعاد تأثيرها السلبي في معنى التركيب اللغوي. وقد حصر ابن هشام في المغني تلك الاشتراطات بثمانية [١٤] ، وهي :

الاول: الدليل الحالي:

ومثّل له بقوله : (كقولك لمن رفع سوطا «زيدا» بإضمار اضرب ومنه (قَالُوا سَلَامًا)سورة (هود

٦٩)، أي سلمنا سلاما) [١٥]. أي توجد قرينة حالية في مقام القول ، تبيّن المعنى المراد ، وتظهر قصد المتكلم. ونحن سنوفي هذه القرينة حقها في المبحث الثاني إن شاء الله تعالى . وانما أردنا هنا أن نبيّن كونها من أهم الشروط الضابطة لظاهرة الحذف ، والتي جعلها ابن هشام في مقدمة اشتراطاته.

وأضاف إلى قرينة الحال دليل المقال ، ويعني به وجود قرينة لفظية تبيّن المحذوف من الجملة نحوَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا) (النحل ٣٠). وإنما يحتاج إلى ذلك إذا كان المحذوف الجملة بأسرها كما مثلنا أو أحد ركنيها نحو (قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ) (الذاريات ٢٥)، أي سلام عليكم أنتم قوم منكرون فحذف خبر الأولى ومبتدأ الثانية أو لفظا يفيد معنى فيها هي مبنية عليه نحو(تَاللَّهِ تَفْتَأُ) (يوسف ٨٥)،أي لا تفتأ) [١٦].

الشرط الثاني: أن لا يكون المحذوف كالجزء من الشيء. وهو محصور بالفاعل ، ونائبه[١٧]، واسم كان[١٨] .وإن كان بعض النحاة يذهب الى جواز ذلك مثل الكسائي[١٩] . وقد اتفق النحويون على جواز حذف الفاعل مع فاعله[٢٠].

الشرط الثالث : أن لا يكون المحذوف لفظاً مؤكداً[٢١]؛ لأنَّ الحذف ينقض الغرض من وجود اللفظ المؤكد[٢٢] ،إذ يقتضي التاكيد وجود زيادة في ملفوظات التركيب لتحقيق معنى معين من خلال زيادة التأكيد، والاثبات، والغرض من الحذف تخفيف ملفوظات التركيب،وتقليلها، ومن ثم يكونان متنافيين في غرضهما[٢٣].

الشرط الرابع: أن لا يؤدي حذف اللفظ إلى اختصار ما جُعل اختصاراً لغيره نحو اسم الفعل ويبقى معموله نحو «عليك زيداً» [٢٤].فاسم الفعل جُعل عوضاً عن الفعل ، وبديلاً عنه ، وعلامةً دالةً عليه ؛ لذلك لا يمكن أن يُحذف.

الشرط الخامس: أن لا يكون المحذوف(عاملا ضعيفا فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل إلا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيه استعمال تلك العوامل) [٢٥] ، نحو « ربّ « في قول الشاعر:

رَسْمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهْ ... كِدْتُ أقْضِي الحياةَ من جَلَلِهْ[٢٦]

قال ابن يعيش: (أراد «رُبَّ رسم دار»، ثمّ حذف لكثرة استعمالها) [٢٧]

الشرط السادس : أن لا يكون المحذوف عوضا عن شيء قد حُذف، وبقي ما يدل عليه ، ويشير إليه نحو حذف « ما « التي تأتي عوضاً عن «كان» نحو قولهم : «أمَّا أنت منطلقا انطلقت» [٢٨] ؛ لأنَّ العوض جاء للاختصار.ولا يمكن اختصار المختصر.

الشرط السابع:أن لا يؤدي حذف اللفظ إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه في الوقت نفسه نحو حذف المفعول الثاني (الهاء)في قولنا: (ضربني وضربتُهُ زيدٌ) ؛ لأنَّ حذفه سيجعل الفعل (ضربتُ) مسلطاً على ما بعده وهو (زيد) ، ويفترض أن يكون هو مفعوله ، ولكن (زيد) مقطوع عنه، وممنوع من أن يكون مفعولا له[٢٩] ؛ لأنَّه مرفوع بفاعليته للفعل الاول (ضربني).فالهاء كانت مانعاً من عمل الفعل بزيد المقطوع عنه بفاعليته للفعل الاول، ومن ثم فإن حذفها يؤدي إلى الإشكال من جهة الإعراب ، وهو مرفوض.

الشرط الثامن :أن يؤدي حذف اللفظ الى إعمال العامل الضعيف مع إمكان العامل القوي[٣٠]نحو حذف كلمة(مأكول) من قولهم (أكلت السمكة حتى رأسها) ، فحذفه وهو الخبر المتمم للفائدة سيؤدي الى إعمال الابتداء، فتُرفع كلمة (رأسها) بوصفها مبتدأ ، والابتداء عامل ضعيف، وإهمال العامل القوي (حتى) سواء بوصفها عامل نصب أم عامل جرالذي يفترض أن يعمل ب(رأسها) النصب أو الجر؛ لأنَّ العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي. فحينما تحذف كلمة (مأكول) بقيت كلمة (رأسها) من دون خبر يجعلها نصا في الابتداء.

ونلاحظ أن هذه الاشتراطات كلها اشتراطات لغوية تتعلق بضبط الجملة أو التركيب ،وربط أجزائه بعضها مع بعض ؛ ليؤدي كل جزء منها وظيفته بشكل صحيح ، لا لبس فيه ،ولا يؤثر في دلالة التركيب إلاّ الشرط الاول فهو شرط غير لغوي ، ويؤدي وظيفة مهمة ، وخطره في الوقت نفسه ؛ لأنَّه يربط التركيب بما هو ليس من جنسه ، أي بأمر ليس لغويا ،ومن ثم يجعل أحد مكونات معنى الجملة شئياً غير لغوي ، ويقع خارج النص ، وهو ما سنبيّنه بالتفصيل في المبحث الاتي:

المبحث الثاني : دلالة الحال عند النحويين:

تحدّث النحويون عن « دلالة الحال « بوصفها شرطاً مهماً من اشتراطات ظاهرة الحذف ،بل هو الاشتراط الاهم من بينهما . وتكمن أهميته في أنه عنصر غير لغوي ،يشارك العناصر اللغوية المكونة للتركيب في صناعة دلالته ، ومعناه ؛ لذلك وضعوا أسسا منهجية تحدد طبيعة مشاركته ،و تبيّن جزء المعنى الذي يرتبط به ،وآلية الارتباط ، وكيفيته.

قال سيبويه : (ومن ذلك أيضا أن ترى رجلاً قد أوقع أمراً أو تعرَّض له فتقول: متعرِّضاً لعَنَنٍ لم يَعنِه، أي دنا من هذا الأمر متعرِّضاً لعَنَنٍ لم يَعنِه. وتَرَكَ ذكرَ الفعل لما يَرى من الحال. ومثله: بَيْعَ المَلَطَى لا عهدَ ولا عقدَ، وذلك إن كنت في حال مساومة وحال بيع، فتَدَعُ أُبايعُك استغناء لما فيه من الحال)[٣١]. وقال في موضع أخر (اعلم أنَّهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضّون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا) [٣٢] .

ويدل كلامه على أن الحذف ليس مجرد قطع لبعض الكلمات ، واسقاطها من الكلام ، وإنما هو عملية لها أسسها ومبانيها المعرفية ، وهي :

الاساس الاول : تحقق دلالة الحال ،أي لابد من وجود حال دالة ترافق العملية الكلامية، وهو ما عبّر عنه بقوله (يرى من الحال)،أي ما يكون مشاهداً بالعين المجردة ، والاساس الثاني : الاستغناء عن بعض العناصر اللغوية المكونة للجملة ، والمقصود بالاستغناء هو الاستغناء اللفظي فقط دون المعنوي ؛ لأن وجود معناه أمر حتمي لإتمام المعنى الكلي للتركيب ، أو الجملة. والاساس الثالث :هو أن تكون الحال المشاهدة عوضاً عن الملفوظات المحذوفة.

والتعويض يعني أن يقوم العوض بتأدية المعنى الذي كان يؤديه العنصر اللغوي المحذوف لتحقيق غرض التخفيف الذي كان يصبو اليه المتكلم ،ويقتصد في منطوقاته اللفظية .وسيبويه يضع هذه

الأسس؛ لأنَّه يعتقد أنَّ (اللغة عنده لم تكن تنفّك عن ملابسات استعمالها ،ومقاييس اللغة عنده معطيات النظام الداخلي للبناء اللغوي كما تستمد من معطيات السياق الاجتماعي التي تكتنف الاستعمال اللغوي) [٣٣]

ونلاحظ من خلال هذه الاسس أنَّ عملية تعويض العنصر اللغوي بعنصر غير لغوي متحقق خارج الملفوظات يعني أنَّنا جعلنا أحد مكونات الجملة الدلالية يختلف بجنسه عن بقية العناصر اللغوية. ومن ثم دلالة الجملة مكونة من عناصر لغوية وغير لغوية ،تعوّض ما يحذف من عناصر لغوية، بل أنَّها تؤدي المعنى نفسه الذي تؤديه الملفوظات ،وهو المعنى الذي نبَّه عليه ابن جني بقوله :(ومن ذلك ما أقيم من الأحوال المشاهدة مقام الأفعال الناصبة نحو قولك إذا رأيت قادمًا: خيرَ مقدمٍ، أي قدمت خيرَ مقدمٍ. فنابت الحال المشاهدة منابَ الفعل الناصب. وكذلك قولك للرجل يهوي بالسيف ليضرب به: عمرًا ،وللرامي للهدف إذا أرسل النزع فسمعت صوتًا القرطاس والله: أي اضرب عمرًا، وأصاب القرطاس.فهذا ونحوه لم يرفض ناصبه لثقله بل لأن ما ناب عنه جار عندهم مجراه ومؤد تأديته) [٣٤] .أي أنَّ دلالة العنصر اللغوي المحذوف أصبحت مرتبطة بالحال المشاهدة وهو العنصر غير اللغوي فيؤديها نيابة عن المحذوف بحسب مبدأ التعويض الذي ذكره سيبويه.

ويمكن تعريف الدليل الحالي بأنه (دليل غير لساني ؛ لأنَّه غير ملفوظ به في الكلام ، ولكنه دالٌ على عنصر محذوف له حكم الملفوظ به)[٣٥].

ووظيفة هذا العنصر تعويض ما يقطع من الكلام بتأدية دلالته نفسها. ويعدّ استحضاره ضرورةً دلاليةً ،إذ لا يتم معنى التركيب من دونه ، ويؤثّر غيابه عن العناصر المكونة للنص في بيان المعنى المراد حتى أنَّ دلالة النص ستكون غامضة ، ومبهمة عند فقده ومعرفتها تكون من باب العلم بالغيب، وهذا ما أشار اليه ابن جني بقوله: (قد تحذف العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته) [٣٦] . فعدم وجود دليل على المحذوف يجعل كل تفسير للجملة ضرباً من الغيب ، ويفتح باب الاحتمالات على مصراعيه ؛لأنَّ (حذف أحد عناصر الكلم في السلسلة الكلامية يُحدث فجوة (فراغاً) مما يؤدي الى التباس المعنى ، هذا المعنى يسده الدليل على العنصر المحذوف) [٣٧]، فاذا ما غاب الدليل أو ما يعوضه رجع المعنى ملتبساً ، وصار غامضاً.

وابن جني أكد على القيمة الدلالية للدليل الحالي ، وأنَّ وجوده ، وحضوره يجعل معنى الكلام واضحاً وجلياً ، بل أنَّه يؤثّر في فهم طبيعة الكلام ، وأصوله ، ومعاييره ؛ولذلك كان يعد استقراء النحاة الأوائل ، وسماعهم المباشر من العرب مهماً في فهمهم خصائص العربية ، وأساليبها ، وإدراك طرائقها ،قال : (إذا شاهد أبو عمرو وابن أبي إسحاق ويونس،وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه وأبو الحسن وأبو زيد وخلف الأحمر والأصمعي، ومن في الطبقة والوقت من علماء البلدين وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها وتقصد له من أغراضها أن تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤديه

الحكايات ولا تضبطه الروايات فتضطر إلى قصود العرب وغوامض ما في أنفسها) [٣٨].

وهذا يعني أن ظاهرة الحذف التي ترتبط بدلالة الحال ، ومقتضيات المقام حتى تكون ظاهرة لغوية مفيدة لابد أن تعتمد على ثلاثة أسس علمية هي وجود الحال ، والاستغناء عن جزء من التركيب ، والتعويض بالموجود عن المحذوف . ومن دون أن تحقق ذلك ،فلا يمكن الحذف، وهو ما صرّح به المبرد قائلاً: (ولا يجوز الحذف حتى يكون المحذوف معلوما بما يدل عليه من تقدم خبر أو مشاهدة حال) [٣٩]؛ لأنَّ حذف جزء من التركيب يعني إحداث فجوة لفظية تؤدي إلى فراغ دلالي مفتوح. ومن ثم فأنَّ عنصر الحال يُكمل دلالةَ الجملة بوجوده وتعويضه ويجعل معناها غامضا ملتبسا بغيابه وفقده .

المبحث الثالث: القدرة(الوظيفة) التعبيرية للغة:

تعدّ وظيفة التعبير عن المعاني من أهم وظائف اللغة ، وأوسعها استعمالا ،وأصبحت من خصائصها الجوهرية ما دفع ابن جني إلى تعريف اللغة بها ،إذ قال:(أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم) [٤٠].

ويمكننا في ضوء هذا التعريف ،وتصور الكينونة الجوهرية للتعبيرية اللغوية أن نطرح السؤال الاتي : هل أن القدرة التعبيرية للآلية الصوتية (اللغة) ذاتية ؟ وبتعبير آخر هل يمكن أن تنجز اللغة هذه الوظيفة بنفسها من دون أن تستعين بآلية أخرى ، أو شيء آخر من غير جنسها الصوتي.

و الاجابة تتجلى في تحديد وسيلة التعبير عن المعنى الذي يسعى الانسان إلى التعبير عنه ، فهل يقتصر المتكلم في التعبير عن أفكاره ، وما يجول بخاطره على الالية الصوتية فقط لتكون الأدوات اللغوية هي الوسيلة الوحيدة لإيصال المعنى الى المتلقي ،هذا من جانب ، ومن جانب المتلقي ، هل أن المعنى الذي يصل اليه ، وما يتكون لديه من فهم ، وتصور يكون بفعل الدوال اللغوية فقط أم أنَّ هناك وسائل أخرى تقوم بالوظيفة نفسها؟

إنَّ ما تقرره الدراسات الحديثة لا يجعل اللغة بوصفها وسيلة تعبيرية تنفرد وحدها بتلك القدرة من دون أن يكون لها شريك في العمل ، والوظيفة . ففهم المتلقي ، وتصوره أكبر من الدلالة اللغوية ، والمعنى الذي تصنعه الملفوظات ؛ لأنَّ المتكلم يوظّف أدوات غير لغوية للتعبير عن ما في نفسه مثل حركات يديه ، وملامح وجهه ، ودرجات صوته ويستعين بالزمان ، والمكان ، وما يوجد في الواقع لإيصال المعنى الى المتلقي .

فالمعنى يستقطب مكوناته من الالفاظ ، ومن غيرها[٤١] ، فقد يستعين (بالصمت، أو بالإشارات ، والايماءات ، أو حركات الجسم كالعين ، أو اليد، أو الكتف للتعبير عن التصويت لتوصيل المعنى اللفظي، أو المعنى الذهني المراد) [٤٢] ،أي أن مصادر المعنى متعددة ،فهو يُؤخذ من اللغة ومن(أفعال المشاركين التواصلية الحقيقية) [٤٣].

وهذا يعني أنَّنا أمام معنى لا ينحصر بما تشير اليه الدوال اللغوية يسميه الدكتور تمام حسان بالمعنى الدلالي ،ويرى أنه يعتمد على دعامتين أساسيتين ، الاولى المعنى المقالي ،ومصدره الدوال اللغوية ، والجزء الثاني للمعنى الدلالي هو المعنى المقامي

الذي ينبع من القرائن الحالية[٤٤]. ويرى أن المعنى المقالي يظل معنى ناقصاً ،مفتقراً لجانبه الاخر الذي يتولّد من العنصر الاجتماعي .و يرى د. تمام حسان (أنَّنا حين نفرغ من تحليل الوظائف على مستوى الصوتيات ، والصرف ، والنحو ، ومن تحليل العلاقات العرفية بين المفردات ، ومعانيها على مستوى المعجم لا نستطيع أن ندّعي أننا وصلنا إلى فهم المعنى الدلالي ؛ لأنَّ الوصول الى هذا المعنى يتطلّب فوق كل ما تقدم ملاحظة العنصر الاجتماعي الذي هو المقام) [٤٥].

فالمعنى الدلالي ،أو ما يمكن أن نصطلح عليه بالمعنى التداولي ، أو الاستعمالي يتكون من معنيين ، معنى المقال ، أو دلالة التركيب ،والمكون الثاني معنى الحال أو دلالة المقال.

واذا ما أردنا أن نوازن بين الدلالتين ، التركيبية ، والمقامية ،فسنجد أن الثانية لها من الأهمية في خلق المعنى التداولي ، وتشكيل المعنى العام مساحة أكبر ، وأكثر تأثيراً من الدلالة التركيبة ؛لأنَّ (اللفظ وحده قد لا يكون قادراً على تقويم المعنى الاجمالي ، أو المحدد للرسالة ، بمعنى أن الالفاظ قد تتيح عدة خيرات للرسالة الواحدة ، ولكن السياق الذي يحكم مجريات الرسالة ، ويتحكم في معطياتها ، وبواعثها ، ومنطلقاتها ، وأهدافها يحدد طبيعة هذا المعنى ، ويتحكم في اقصاء الاحتمالات الاخر)[٤٦]. وهذا الأمر من أهم الوظائف التي يؤديها المقام . فإبعاد الدلالة الاحتمالية عن النص وتحديد مقاصد منشئه يضمن للغة أن تؤدي وظيفتها التواصلية بشكل صحيح ، وسهل .(فللخروج بمعنى ما لابد من تقصي كل جوانب الظاهرة اللغوية للحكم عليها، وإبراز المعنى الذي تشكله تلك الظاهرة بمعطياتها الداخلية ، السياق اللغوي ، أو سياق التلفظ ، والمعطيات الخارجية، سياق الموقف أو سياق الحال، بل قد تتشكل اللغات خارج الالفاظ تماماً ، وتؤدي النتيجة الاتصالية المرجوّة منها ، وتشير بشكل واضح للمعنى المراد) [٤٧].وهذا يدلّ على تأثير المقام ، وسلطته على المكون اللغوي لدلالة النص.

فأهم وظائف المقام توجيه الدلالة ، وتحديد المعنى التداولي ،وسد باب الاحتمال والتخمين في فهم مقاصد الكلام .ما يبيّن الأهمية الكبرى للدلالة الحالية ،وأنها تمثّل عنصراً مهمّا لا يمكن الاستغناء عنه باي حال من الاحوال ، والمعرفة بمقام المقال معرفة ضرورية لفهم دلالته ، واكتشاف معناه[٤٨]؛ لإن(الاكتفاء بالمعنى الحرفي ، أو معنى ظاهر النص يعد دائما سببا في قصور الفهم) [٤٩] .

وهذا يدلّ على وجود علاقة طردية بين المعنى التداولي أو الاستعمالي ، ومعرفة المقام ، أو القرائن الحالية، وأن دلالة الكلام تعتمد في وضوحها وبيانها وإدراكها عند متلقيها على درجة حضور المقام ، واستحضاره، فكلما كان المقام أكثر تفصيلا كان المعنى الدلالي الذي نريد الوصول اليه أكثر وضوحاً) [٥٠].وهذا يعني أنَّ العناصر الحالية تجعل التراكيب اللغوية ذات دلالة مفهومة ، وواضحة، بل أنَّها تعمل على إقصاء الاختلاف ، والتباين الذي يكون في بعض الأنماط اللغوية التي لا تعليل لها إلاّ بالنظر الى سياقاتها غير اللغوية ؛ لأنها تزيل التناقض الظاهري بين بعض التراكيب اللغوية[٥١]

وما يقوم به الحال أو المقام من وظيفة ، وما يتركه من أثر في تأدية المعنى لا يمكن الاستغناء عنه.إذ لا يمكن للعناصر اللغوية أن تقوم بعملية التعبير، ونقل المعاني بصورة صحيحة من دون الاستعانة بالعناصر المقامية مادام المقام يكون بتلك المنزلة.

إنَّ فقدان اللغة المتممات المقامية في عملية التعبير يؤدي إلى (حصول إشكال في الكلمة ، أو الكلام يؤدي الى عدم الفهم ، أو سوء الفهم) [٥٢]، وهذا الامر يعد من الممنوعات في النظام اللغوي (لمناقضته القصد من وضع اللغة ؛ لأنها وضعت لغرض الافهام) [٥٣] . فاللغة يجب أن تبتعد عن الغموض ، والابهام أو ما يطلق عليه (اللبس) ، وتحاول أن تتحقق (أمن اللبس)، إذ لابد من (توافر شرط الافادة فيها ؛ لأنه بها تقع الابانة ، ويحقق الافهام ، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بالابتعاد عن اللبس) [٥٤]. فالأصل الذي تتحقق به تعبيرية اللغة أن لا يكون في الكلام لبسٌ ؛ (لأنه يحدث الغموض ، والابهام في فهم السامع ، كما يتسبب في إضعاف الكفاءة التبليغية، وإيصال المعنى في علم المتكلم إلى فهم السامع ، ويضعف تمثيل المعنى في تصور المتلقين للكلام) [٥٥].واذا كان غياب المقام ،وضبابية القرائن الحالية سبباً رئيساً في حصول اللبس الذي يمثل فهذا يدل دلالة كبيرة على أنَّ اللغة غير قادرة على تأدية وظيفتها التعبيرية بنفسها من دون الاستعانة بالقرائن المقامية التي تبين أثرُها في تحديد دلالة النص.

واذا ما نظرنا الى القدرة التعبيرية للغة في ضوء ظاهرة الحذف ، واشتراط وجود دلالة الحال على صحتها علمنا أنَّ علاقة اللغة بالقرائن المقامية ستكون أكثر عمقاً ، وأشد إرتباطاً ؛لأنَّ اللغة في ضوء ظاهرة الحذف تكون قد عملت بمبدأ التعويض ، والاكتفاء الذي ينص على إمكان إبعاد عنصر لغوي معيّن ، واقصائه من التركيب اذا كان هناك عنصر حالي يقوم مقامه ، ويؤدي دلالته .وهذا يعني أنَّ المعنى قد صار مرتبطاً بالمقام ارتباطاً كبيراً بحسب ظاهرة الحذف المبنية على مبدأ التعويض. ومن ثم فأنَّ القدرة التعبيرية أصبحت مقيدة أيما تقييد ؛ لأنها ارتبطت بالعنصر المقامي بشكل أكبر.

وهذا يعني أنَّ ظاهرة الحذف بتكونها المعرفي تؤثر تأثيراً كبيراً ، وجلياً في قدرة اللغة التعبيرية ؛ لأنَّها ربطت النص بعنصر غير لغوي ، ومن ثم تتحول من ظاهرة عدّها ابن جني من مظاهر شجاعة العربية[٥٦]،و رأها الجرجاني في دلائله سحرا[٥٧] ، والسكاكي في مفتاحه جمالا( )[٥٨] ، تتحول الى إشكالية ،وعثرة في طريق اللغة لتأدية المعنى اذاما ارتبطت بالقرائن الحالية ،وصارت علة وقوعها في التركيب، فسياق المقام (يؤدي دورا رئيساً في فهم الحذف ، وتحديد المحذوف،ولولا ذلك السياق لظلت الشفرة على مستوى المعنى ، والمبنى مستعصية على الحل ، والفهم) [٥٩] ، لأنَّ الموقف يعدّ عنصرا فعالا في فك شفرة التركيب[٦٠].

وهذا ما نبّه عليه النحويون في كتبهم أنَّ فقدان الدليل الحالي ، والقرينة المقامية سيؤدي الى أن تكون هذه الظاهرة سبباً في وجود اللبس ،والابهام .وهذا ما يُلمح من اشتراط حذف الصفة عند ابن السراج ، فقد جعل قرينة العرف المجتمعي شرطاً في صحة المحذوف ، إذ يقول :(إنَّ إقامة النعت مقام

المنعوت في الكلام قبيح إلاّ أن يكون نعتا خاصا يخصّ نوعا من الأنواع كالعاقل الذي لا يكون إلا في الناس والكاتب وما أشبه ذلك مما تقع به الفائدة ويزول اللبس)[٦١].وما كان مشروطاً امتنع بامتناع تحقّق شرطه ، وهذا ما صرّح به المرادي بقوله: (ما كان حذفه يوقع في اللبس امتنع حذفه في هذا الباب وفي غيره) [٦٢]، والاشموني بقوله : (فإن خيف اللبس امتنع الحذف)[٦٣].

فظاهرة الحذف سلاح ذو حدين ، فاذا ما نُظِرَ لها بنظر البلاغيين رُؤيت سحراً ،و جمالاً ،ولكننا اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ما قرره النحويون ، وما اشترطوه لتحققها ،وجوازها ،وان هناك شكلاً من أشكال الحذف مثلما عرضناه في المبحث الثاني يكون مرتبطا بقرينة مقامية ،ووالقرينة المقامية كانت تعويضا عن عنصر لفظي محذوف ومن ثم تكون هذا القرينة عنصراً من العناصر المكونة للدلالة التركيب ،فاذا فقدت تلك القرينة ، وغيبّت أو أهملت لسبب ما تحوّلت ظاهرة الحذف من مستوى الجمال ، والإبداع إلى درجة الغموض ، واللبس الذي اذا ما تحقق فإنَّ ذلك يعني إعاقة اللغة عن تأدية وظيفتها التعبيرية ،وغايتها التوصيلية بوصفها أداة تواصل بين المتكلم والمتلقي.

وهذا يعني أنَّ القدرة التعبيرية للغة مقيدة ، ومشروطة بوجود العوامل التي تساعدها على تحقيق ذلك وهي القرائن المقامية التي لها الأثر الاكبر في إنجاز اللغة وظيفتها ، وتأدية غايتها ،فاذا كانت ظاهرة لغوية مثل الحذف قد ارتبطت ارتباطاً وجودياً بعنصر مقامي فان المعنى الذي تحاول اللغة التعبير عنه سيظل ناقصاً غير تام، ومبهماً غير واضح ما لم يكن ذلك العنصر المقامي حاضرا مع بقية العناصر المكونة للتركيب؛ لأنه كان عنصرا تعويضيا أدى دلالة الملفوظ المحذوف ؛لأننا سنكون أمام تركيب فقد العوض ، والمعوض

واذا ما ربطنا هذه النتائج مع الاسئلة المطروحة في بداية المبحث عن فلسفة القدرة التعبيرية للغة علمنا أنَّ الوظيفة التعبيرية للغة لا يمكن انجازها بأدوات لغوية محضة ، وإنَّما لابد من وجود عناصر لغوية تتدخل في تحديد دلالات الملفوظات ، ورسم حدود معانيها .

المبحث الرابع: تطبيقات

سنذكر في هذا المبحث مثالين نطبق عليهما التصورات التي عرضناها في مباحث السابقة . والمثلان هما آيتان كريمتان من القرآن الكريم وقع فيهما حذف ، وارتبط حذفهما بقرينة مقامية ولكنَّ مقام الآية الاولى الذي ارتبطت به لم يصلنا بشكل يقيني فاختلف المفسرون في تفسيرها، وذكره، والآية الثاني اقتضى موضوعها أن يكون مقامها حاضراً معها في كل زمان ، ومكان، فلم يختلفوا فيها .

المثال الاول: قال تعالى :(وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوِلْدَانِ وَأَنْ تَقُومُوا لِلْيَتَامَى بِالْقِسْطِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا (١٢٧)النساء)

يجمع المفسرون على أنَّ في الآية حذف حرف جر، ويختلفون في تقديره اختلافاً متناقضاً ، فبعضهم

يرى أنَّ الحرف المحذوف هو (في) .وبعضهم الاخر يرى أنَّه (عن)، ومن ثم يكون المعنيان متناقضين ؛ لأنَّ (في) يدل على الرغبة في الشيء ، و(عن) يدل على الإعراض عنه. قال أبو حيان الاندلسي: (وترغبون أن تنكحوهن، هذا اللفظ يحتمل الرغبة والنفرة فالمعنى في الرغبة في أن تنكحوهن لمالهن أو لجمالهن، والنفرة وترغبون عن أن تنكحوهن لقبحهن فتمسكوهن رغبة في أموالهن) [٦٤] ، وقال ابن عادل: (الآية [تحتمل] الرغبة والنفرة.فإن حملته على الرغبة، كان المعنى: وترغبون أن تنكحوهن. وإن حملته على النفرة، كان المعنى: وترغبون عن أن تنكحوهن؛ لدمامتهن.فإن قيل: إن النحاة ذكروا أن حرف الجر يجوز حذفه باطراد مع «أن» و «أن» بشرط أمن اللبس، يعني: أن يكون الحرف متعيّنا، نحو: «عجبت أن تقوم» أي: من أن تقوم، بخلاف «ملت إلى أن تقوم» أو «عن أن تقوم» والآية من هذا القبيل.فالجواب: أن المعنيين هنا صالحان) [٦٥]

ويتفق النحويون على ما اتفق عليه المفسرون من وجود حذف حرف جر ، وأنَّ الحذف ملبسٌ ،ويستدلّون عليه باختلاف المفسرين في تفسيره ،قال ابو حيان في شرح التسهيل: (فإن لم يتعيّن الحرف بأن يكون الفعل يتعدى بحرفين مختلفي المعنى كرغب، تعدى بـ (في)، وتعدى بـ(عن) - لم يجز حذفه، فلا يجوز أن تقول: رغبت أن تقوم؛ إذ يحتمل أن يكون التقدير: رغبت في أن تقوم، فتكن مؤثراً للقيام، ويحتمل أن يكون التقدير: رغبت عن أن تقوم، فتكون مختاراً عدم القيام، وقد جاء الحذف في قوله تعالى {وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ}، فقدر بعضهم: في أن تنكحوهن، واستدلّ كل لمذهبه بما هو مذكور في كتب التفسير.) [٦٦]

وابن هشام يصرّح بأنَّ السبب اختلاف العلماء في هذه الآية هو اختلافهم في تحديد القرينة التي توضّح المعنى وتخرج النص من اللبس ، وتبيّنه وهي القرينة الحالية المتمثلة في سبب نزول الآية ،أي المقام إذ قال: (وأما {وترغبون أن تنكحوهن} فإنما حذف الجار فيها لقرينة وإنما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة) [٦٧].وما دامت القرينة المقامية غير مؤكدة فستظل هذه الآية مبهمة من هذه الجهة . ولعل طبيعة نظمها الخطابي الموجه للنبي (صلى الله عليه واله) والذين سألوه جعلها أكثر ارتباطا بسبب نزولها ، ومقامها.

وما يتبين لنا من حال تفسير هذه الآية هو أن غياب القرينة الحالية المتمثلة في الحادثة التي اقتضت نزولها أدى الى أن يكون معنى الآية غامضا، وسيظل هكذا مادامت القرينة المقامية غائبة؛ لتمثل هذه الآية انموذجا للنص الذي ارتبط معناه بقرينة حالية كانت عوضا عن المحذوف اللفظي ،لا ريب في أنَّها أدت في وقت نزولها تعويضا دلاليا فَهم منها المخاطبون الذي قدّموا للنبي (صلى الله عليه و آله) ذلك الاستفتاء بخصوص النساء. ولمّا لم تسجل تلك المسالة،ونُقِل النص اللغوي من دون ملابساته ،وظروفه أصبح في العصور اللاحقة معنى الآية مستغلقاً ، واستبدل بالاحتمالات المفسرة.

وهذا ما يكشف لنا أهمية رواية النص اللغوي مع ملابساته، وظروفه الضرورية ، ولاسيما تلك التي

كانت تعويضات دلالية عن محذوفات لفظية.

المثال الثاني: قال تعالى : (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) (١٨٤ البقرة).

يتفق المفسرون[٦٨] على أنَّ في الآية فعل محذوف تقديره (فأفطر) ،وإنَّما جاز الحذف فيه لعلم المخاطب به [٦٩]، أي أنَّ دليله عنصر غير لغوي، فالحذف (هنا ليس حذفاً يحتمله السياق اللغوي بل هو حذف مستمد من السياق غير اللغوي) [٧٠] وهو السياق الديني (الذي تحدده أحكام الصوم، وما يتعلق به في الآيات الكريمة ، وهو معلوم بالضرورة من حكم الشرع في المواقف التي يباح فيها الفطر) [٧١] .ولمّا كانت الاحكام الفقهية المتعلقة بفريضة الصوم وهي واجب فقهي على المسلمين بغضّ النظر عن الزمان والمكان ، فهذا يعني أن الظروف والملابسات التي أحاطت بالآية ، وكانت سبباً في نزولها ستكون حاضرة ثقافيا مع الآية بغضّ النظر عن الزمان ، والمكان ،ومثلما سمعها المسلم في زمن نزولها وفهم منها جواز إيقاع فعل الافطار المحذوف من الآية المباركة ،فسيفهم المسلم المعاصر ومن يأتي بعده الفهم نفسه ، ويعود الفضل في ذلك للقرينة الحالية التي احتفظت بها المصادر مع الآية بوصفها من آيات الاحكام الفقهية التي يحتاج اليها المسلمون جميعه في كل العصور. ولم يتكف المصادر بنقل النص اللغوي فقط.

الخاتمة

وما يتبين لنا بعد هذا العرض أن انجاز اللغة وظيفتها التعبيرية مشروطاً بمقدار ارتباطه بالقرائن الحالية ،فإذا أدتّها في حين تكوّن التركيب، وتشكّله اللفظي من دون أن تعتمد على قرينة مقامية وهو من الصعوبة بمكان ، وما قد يندر تحقّقه ، فإنها تحقّق تعبيريتها من دون إشكال، أمّا اذا ارتبطت دلالة التركيب بعنصر غير لغوي على أساس مبدأ التعويض الدلالي مثلما يوجد في ظاهرة الحذف عندئذ سيعوز اللغة جانب البيان ، والافصاح ، وتكون مصدراً للاختلاف ، وظهور التأويلات ، وفتح باب الاحتمال ، والتخمين ،وهو ما نعيشه اليوم مع النصوص التراثية ، ولاسيما النصوص الدينية التي نقلت لنا من دون رواية ظروفها ، وملابساتها إلاّ ما قلَّ ،فكانت منابعا للاختلاف ، وتعدّد التفسيرات التي لن تنقطع مادام للقلم مداد .

الهوامش

١- لسان العرب :٩ / ٤٠ ، (ح،ذ،ف)

٢-الفروق اللغوية : ٤٠

٣- ينظر: الحذف والتقدير ، د. علي أبو المكارم : ٢٠٩ .

٤- ينظر: الجملة العربية ،تأليفها و أقسامها ، د فاضل السامرائي: ٧٥ ، وسياق الحال في كتاب سيبويه، د. أسعد العوادي: ٢٥٠.

٥- الحذف والتقدير ، د. علي أبو المكارم : ٢٠٤ .

٦- ينظر : ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، د. طاهر سليمان حمودة : ٧٣ ،

٧- الكتاب : ٢ / ١٢٩ .

٨- المقتضب : ٢ / ١٤٦ .

٩- ينظر : الاصول في النحو ،لابن السراج : ١ / ٦٨ ، والخصائص لابن جني : ٣/ ١٥١، شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٣٧٤ .

١٠- الكتاب: ٢ / ٣٨ ، وينظر المقتضب : ٢ /٣٣٧ ، والأصول في النحو: ٢ /٣٩٦ . و

١١- ينظر شرك الكتاب للسيرافي: ١/ ١٨٩ .

١٢- ينظر: الخصائص:٢ /٣٦٢ .

١٣- ينظر : مغني اللبيب : ٣/ ٦٩٣ .

١٤- ينظر مغني اللبيب ، لابن هشام : ٢ / ٦٩٢ .

١٥- مغني اللبيب : ٢ / ٦٩٢.

١٦- مغني اللبيب : ٢ / ٦٩٢

١٧- ينظر مغني البيب : ٢ / ٦٩٧ .

١٨- ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، د. طاهر سليمان حمودة: ١٣٦ .

١٩-ينظر مغني البيب : ٢ / ٦٩٧ .

٢٠- ينظر مغني البيب : ٢ / ٦٩٨ .

٢١- ينظر مغني البيب : ٢ / ٦٩٨ .

٢٢- ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، :١٣٨ .

٢٣- ينظر مغني البيب : ٢ / ٦٩٨ .

٢٤- ينظر مغني البيب : ٢ / ٦٩٩ .

٢٥- ينظر مغني البيب : ٢ / ٦٩٩ .

٢٦- ينظر في تخريجه :خزانة الادب: ١٠ /٢٠

٢٧- شرح المفصل ، لابن يعيش: ٨ / ٥٤٦ .

٢٨- ينظر مغني البيب : ٢ / ٦٩٩ .

٢٩- ينظر مغني البيب : ٢ / ٧٠٠.

٣٠- ينظر مغني البيب : ٢ / ٧٠٠.

٣١- الكتاب :١ / ٢٧٢ .
٣٢- الكتاب : ١ / ٢٤-٢٥ .
٣٣- العناصر غير اللغوية ، رشيد بلحبيب : ٥ .
٣٤- الخصائص ، لابن جني : ١/ ٢٦٥ .
٣٥- الحذف النحوي عنج سيبويه في ضوء النظرية الخليلية الحديثة ،عائشة جمعي: ٣١ .
٣٦- الخصائص ، لابن جني : ٢ / ٣٦٢ .
٣٧- الحذف النحوي عنج سيبويه في ضوء النظرية الخليلية الحديثة:٢٩ .
٣٨- الخصائص : ١/ ٢٤٩ .
٣٩- المقتضب ، للمبرد : ٢ / ٨١ .
٤٠- الخصائص: ١/ ٣٤ .
٤١- المعنى خارج النص ،د.فاطمة الشيدي: ١٠ .
٤٢- المعنى خارج النص ،د.فاطمة الشيدي: ١٠ .
٤٣- ملامح من النظرية الوظيفية (التواصلية) عند ابن جني في كتابه الخصائص ، د. محمد هيثم مصطفى
٤٤- اللغة العربية معناها ومبناها ، د، تمام حسان :٣٢٩-٣٣٠ .
٤٥- اللغة العربية معناها ومبناها: ٣٤٢ .
٤٦- المعنى خارج النص ،د.فاطمة الشيدي: ٦ .
٤٧- المعنى خارج النص ،د.فاطمة الشيدي: ١٤.
٤٨- العناصر غير اللغوية ،رشيد بلحبيب :٢
٤٩- اللغة العربية معناها ومبناها: ٣٧٢ .
٥٠- اللغة العربية معناها ومبناها: ٣٤٢.
٥١- السياق غير اللغوي والنحو: ١٧
٥٢- الاحكام النحوية المبنية على أمن اللبس ، د. عبدالملك عبد الوهاب: ١٠٧.
٥٣- الاحكام النحوية المبنية على أمن اللبس ، د. عبدالملك عبد الوهاب: ١٠٧.
٥٤- أمن اللبس في النحو العربي دراسة في القرائن (اطروحة دكتوراه)، بكر عبدالله خورشيد: ١٣ .
٥٥- أثر اللبس في الكلام على تصنيف محتويات النحو العربي، د، أحمد بلحوت: ١٠
٥٦- الخصائص : ٢/ ٣٦٢ .
٥٧- ينظر: دلائل الاعجاز: ١١٢.
٥٨- مفتاح العلوم : ٣٠٥ .
٥٩- السياق غير اللغوي والنحو: ٢٦
٦٠- ينظر: لسياق غير اللغوي والنحو: ٢٦
٦١- الاصول لابن السراج: ٣ / ٤٦٣
٦٢- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي: ١ / ٤٥٩ .

٦٣- شرح الاشموني : ١ / ٤٤٣ .
٦٤- البحر المحيط: ٤ / ٨٤ .
٦٥- اللباب في علوم الكتاب ،لابن عادل : ٧ / ٤٨ .
٦٦- ٧ / ١٥ شرح التسهيل
٦٧- مغني اللبيب :١ / ٨٨٧ .
٦٨- ينظر مفاتيح الغيب: ٥ / ، ١٩٣واللباب: ٣ / ١٧٩
٦٩- ينظر : مفاتيح الغيب : ٥ / ١٩٣ ، واللباب: ٣ / ١٧٩
٧٠- السياق غير اللغوي والنحو: ٦٠
٧١- السياق غير اللغوي والنحو: ٦٠

المصادر والمراجع

١- أثر اللبس في الكلام على تصنيف محتويات النحو العربي، د، أحمد بلحوت، مجلة العربية ، العدد السابع.

٢- الاحكام النحوية المبنية على أمن اللبس أو الخوف منه من خلال شرح الرضي على الكافية، د. عبدالملك عبد الوهاب: مجلة الدراسات الاجتماعية ، العدد٣١ ٢٠١٠م.

٣- الأصول في النحو،لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ) ،ت : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت. د . ط.

٤- البحر المحيط في التفسير ، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، ت، صدقي محمد جميل ، دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ

٥- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ) ،شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ،الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م

٦- الجملة العربية ،تأليفها و أقسامها ، دفاضل السامرائي، دار الفكر ،الاردن ، الطبعة الثالثة ٢٠٠٩م

٧- الحذف عند سيبويه الحذف النحوي عند سيبويه في ضوء النظرية الخليلية الحديثة ، عائشة جمعي ، عالم الكتب الحديث ،إربد، الاردن ، الطبعة الاولى٧ ٢٠١٦.

٨- الحذف والتقدير في النحو العربي،د. علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٨م.

٩- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ)،تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون،مكتبة الخانجي، القاهرة ،الطبعة، الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

١٠- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،الطبعة: الرابعة.

١١- دلائل الإعجاز في علم المعاني ،لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، الجرجاني (المتوفى: ٤٧١هـ) ،ت: محمود محمد شاكر ،مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة

الطبعة: الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢.

١٢- سياق الحال في كتاب سيبويه، د. أسعد العوادي،دار ومكتبة حامد ، الاردن الطبعة الاولى ٢٠١١م .

١٣- السياق غير اللغوي والنحو،نصر الجدين صالح سيد، مجلة رسالة الشرق – مركز الدراسات الشرقية بجامعة القاهرة – مصر ، مجلد ١٣ ، عدد٤ ،ص ٦٤٧ .

١٤- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لعلي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ) ،: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ،الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ.

١٥- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ) ،ت: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.

١٦- شرح المفصل للشيخ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي المتوفى ٦٤٣هـ،تحقيق أحمد السيد سيد أحمد ،المكتبة التوفيقية مصر، د. ط

١٧- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، د. طاهر سليمان حمودة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية . ١٩٩٨م .

١٨- أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى ،

رشيد بلحبيب ، مجلة اللسان العربي .
١٩- الفروق اللغوية لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ) ،ت: محمد إبراهيم سليم،دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر
٢٠- كتاب سيبويه لأبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر ،تحقيق،وشرح عبد السلام هارون،الناشر مكتبة الخانجي القاهرة،الطبعة الرابعة ١٤٢٥هـ٢٠٠٤م.
٢١- لسان العرب لابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم (ت ٧١١هـ) ،تحقيق عبدالله علي الكبير ،ومحمد أحمد حسب الله،وهاشم محمد الشاذلي،دار المعارف القاهرة،د.ط.
٢٢- اللغة العربية معناها ومبناها ، د، تمام حسان ،دار الثقافة ، الدار البيضاء ،د.ط ، ٢٠٠١ م .
٢٣- المعنى خارج النص ،أثر السياق في تحديد دلالات الخطاب د.فاطمة الشيدي، دار نينوى ، دمشق ٢٠١١م .
٢٤- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب تأليف الإمام ابن هشام الأنصاري ٧٦١هـ،تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت،د.ط،٢٠٠٧م-١٤٢٨هـ.
٢٥- مفاتيح الغيب لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)،، دار إحياء التراث العربي – بيروت،الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠ هـ
٢٦- مفتاح العلوم ليوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (المتوفى: ٦٢٦هـ) ،ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
٢٧- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد المتوفى ٢٨٥هـ،تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب،د.ط.
٢٨- ملامح من النظرية الوظيفية (التواصلية) عند ابن جني في كتابه الخصائص ، د. محمد هيثم مصطفى ، مجلة كلية العلوم الاسلامية ، المجلد ١٨ ، العدد(١٥-٢) ، سنة ١٤٣٥ه-٢٠١٤م .
٢٩- أمن اللبس في النحو العربي دراسة في القرائن (اطروحة دكتوراه)، بكر عبدالله خورشيد، مقدمة الى جامعة الموصل / كلية التربية ، ٢٠٠٦م .